لا من الاستبرا لانه مستند للعان فاذا ولدته لدون
ستة اشهر منه ولاكثر من دونها من الاستبرا تبينا
انه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز
النفي رعاية للفراش وما ذكرته من حرمة النفي مع الاستبرا
المقيد بما مر ومن اعتبار المدة من الوطي والزنا هو ما صححه
في الروضة تبعا للمتولي وغيره من اعتبار المدة من الاستبرا
والذي صححه الاصل حل النفي واعتبار المدة من الاستبرا
مع قذف ولعان فيجوز ان علم زناها وقال الامام
القياس جواز نفيه انتفاء ما فيه كما اذا لم يكن ولد وعارضوه
بان الولد يتضرر بنسبة امه الى الزنا واتباعه عليها
باللعان لانه يعيره بذلك وتطلق فيه الالسنة فلا
يحتمل هذا الضرر لفرض الانتقام والفراق ممكن بالطلاق
وظاهر ان وطي الشبهة كالزنا في لزوم النفي وحرمته
مع القذف واللعان كما لو وطئ وعزل فانه يجوز به ما ذكر
رعاية للفراش ولان الماء قد يسبق الى الرحم من غير
ان يحس به وفي كلامي زيادات لم أر من تعرض فيه مع
كلام الاصل **فصل** في كيفية اللعان وشرطه
وثمرته والافضل فيه الاتيان بسابقه واركانه
ثلاثة لفظ وقذف سابق عليه وزوج يصح طلاقه

كما يعلم مما يأتي لعانه اي الزوج قوله أربعا من المرات
اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتُ به هذه
من الزنا اي بزوجيته وخامسة من كلمات لعانه
ان لعنة الله عليّ ان كنت من الكاذبين فيه اي فيما
رميت به هذه من الزنا هذا ان حضرت فان غابت
ميزها عن غيرها باسمها او رفع نسبها وكررت كلمات
الشهادة لتاكيد الامر ولانها اقيمت من الزوج مقام
اربعة شهود من غيره ليقام عليها الحد وهي في الحقيقة
اربعة ايمان وامّا الكلمة الخامسة فمؤكدة لمقاد الاربع
وان نفى ولدا فاتى بكل من الكلمات الخمس وان ولدها او
هذا الولد ان حضر من زنا والا لم يتل ليس مني حملا
لمفظ الزنا على حقيقته وهذا ما صححه في اصل الروضة
كالشرح الصغير وعن الاكثرين لا بد منه لاحتمال ان
يعتقد ان الوطي بشبهة زنا وهو مقتضى كلام الاصل
واما الاقتصار عليه فلا يكفي لاحتمال ان يريد انه
لا يشبهه خلقا وخلقا ولو اغفل ذكر الولد في بعض
الكلمات احتاج في نفيه الى اعادة اللعان ولا تحتاج
المرأة الى اعادة لعانها ولعانها قولها بعده اربعا
اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا

ان صح